

معوقات البحث العلمي و تداعياته في تحقيق جودة التكوين في الجامعات الجزائرية

د. فوزية مصباح، جامعة خميس مليانة

ملخص :

إن البحث العلمي وتطويره من أهم القضايا التي يجب أن نولمها كامل اهتمامنا وعنايتنا ، ذلك لأن المواضيع التي يتناولها البحث العلمي بالدراسة ماهي إلا محاولة جادة لإيجاد حلول للمشكلات الكثيرة والمتعددة التي تواجهنا في الحياة اليومية ، والتي تشكل عقبة في سبيل تحقيق التقدم والنجاح ، على مستوى كل الأصعدة ، من ذلك تتأتى لنا الأهمية البالغة والبارزة للبحث والتنقيب ، ليس أي بحث ولكن ذلك الذي أعد وفق قواعد وأسس تؤكد صحة وسلامة النتائج والحلول التي خلص إليها. ولهذا تأت هذه المداخلة لعرض صورة لحقيقة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية من خلال التطرق الى ازمة نوعية التكوين ، ازمة التقويم الجامعي ، الاستاذ الجامعي و انشغالاته الخ ، و مقارنة ذلك بواقع البحث العلمي في بعض الدول المتقدمة علميا و تكنولوجيا.

١- ماهية البحث العلمي

١.١- تعريف البحث العلمي :

تعددت التعريفات على مفهوم البحث العلمي ، تبعا لأهدافه و مجالاته و مناهجه . لكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها ، وفقا لقواعد علمية دقيقة ، و هذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف مجالها و تعدد أنواعها.

فمصطلح (البحث العلمي) يتكون من كلمتين هما (البحث) و (العلمي) " أما البحث لغويا فهو مصدر الفعل الماضي (بحث) و معناه : " تتبع ، سأل ، طلب ، تحرى و بهذا يكون معنى البحث هو : طلب و تقصى حقيقة من الحقائق ، أو أمر من الأمور . و هذا يتطلب التنقيب و التفكير و التأمل ، وصولا إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه .

أما العلمي : فهي كلمة منسوبة إلى العلم ، و العلم يعني المعرفة و الدراية و إدراك الحقائق . فالعلم طريقة تفكير و طريقة بحث أكثر منه مجموعة من القوانين الثابتة . و هو منهج أكثر مما هو مادة للبحث^١ .

و في تعريف اخر : هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي^٢.

و منه نستخلص أن : هو الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما، عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق من

^١ فاضلي ادريسي ، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٥ .

^٢ احمد بدر ، اصول البحث العلمي و مناهجه ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣ ، ص ١٨ .

٢- أنواع البحوث العلمية

يصنف النبهان البحوث العلمية حسب الهدف إلى: البحث الأساسي، البحث التطبيقي، بحث التقييم، بحث التطوير، البحث الإجرائي. ويصنفها وفق أسلوب الإجراء على النحو التالي: الأسلوب التاريخي، الأسلوب الوصفي، الأسلوب التجريبي، أسلوب تحليل النظم ودراسة الحالة. وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم البحث النظري (الأساسي) والبحث التطبيقي:

١) البحث الأساسي (النظري):

هدف هذا النوع من البحوث هو التوصل للحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية ومحاولة تقييم نتائجها بغض النظر عن فوائد البحث ونتائجها، ويجب على الباحث في هذا المجال أن يكون ملماً بالمفاهيم والإفتراسات وما تم إجراءه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة.

٢) البحث التطبيقي:

يعرف البحث التطبيقي على أنه ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها على المشكلات الحالية، وتغطي العديد من التخصصات الإنسانية كالتعليم، والإدارة، والإقتصاد، والتربية، والإجتماع، ويهدف البحث التطبيقي إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية، بعد تحديد المشكلات والتأكد من صحة ودقة مسبباتها ومحاولة علاجها وصولاً إلى نتائج وتوصيات تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات. ومن أمثلتها أبحاث التسويق التي تجريها الشركات، وأبحاث البنك الدولي حول الدول النامية وأبحاث منظمة الصحة العالمية أو أبحاث الرضى الوظيفي وغيرها^٣. ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن كلا النمطين متكاملين لأن قصور البحث النظري يعوضه البحث التطبيقي، كما أن قصور هذا الأخير يعتمد على البحث النظري وذلك بإعادة بناء فرضياته وأسئلته.

٣- معوقات البحث العلمي العربي:

يمكن تلخيص تلك المعوقات التي تقف في مسيرة البحث العلمي العربي على النحو التالي:

١- المعوقات العلمية:

- تتجلى في ضعف التعاون والتنسيق البحثي، فكلّ يدخل البحث العلمي بمفرده، فرداً، أو جماعة، أو مركزاً، أو جامعة، أو دولة.. ويمكن تلخيص أهم المعوقات للتعاون في إحدى مجالات البحث العلمي فيما يأتي:
- عدم وجود إستراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.
- ضعف المخصصات المرصودة في موازنات بعض الدول العربية.
- هروب العنصر البشري من بعض الدول العربية واعتمادها على العناصر غير المدربة.
- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول^٤.
- عدم معرفة أهمية المراكز البحثية في بعض الدول العربية.

^٣ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، البحث العلمي - أسسه و مفاهيمه مناهجه و اجراءاته - دار الافكار الدولية، الأردن، ص ٢٨.

^٤ عماد الدين وصفي، البحث العلمي في الإدارة و العلوم الأخرى، دار المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٣١.

٢ - المعوقات العملية:

وأهم ما فيها ضعف الإنفاق على البحث العلمي، فمن الحقائق المؤلمة جداً أن ما ينفق على البحث العلمي في العالم العربي إنفاق ضعيف جداً، ولا يمكن مقارنته بما تنفقه الدول الكبرى، وقد نتج عن ذلك ظاهرتان في غاية الخطورة والتدمير: أولاهما: ضعف مستوى البحث العلمي، وقلته، وعدم إسهامه في التنمية.

ثانيهما: هجرة العلماء من العالم الثالث إلى الدول المتقدمة، وهذه كارثة أطلق عليها العلماء (نزيف المخ البشري)، أو (هجرة العلماء).

ويضيف حمود البدر في دراسته عن معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية انه إذا ما أردنا أن نتطرق إلى العوائق التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي وفي المجالات الإنسانية والاجتماعية تراها تعاني من:

- قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه.

- قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع.

- المشكلات البيروقراطية التي ينجم عنها غياب قوانين واضحة لأهمية البحث العلمي والسعي لتنشيطه ووجود هيئة وطنية فعالة تتابع ذلك.

- عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة، والموارد البشرية، والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسدن طموحاتهم، كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به، وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.

- عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة، والتجارة، وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.

- غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه^٥.

٤ - خصائص البحث العلمي :

١٤ - الموضوعية :

تعني خاصية الموضوعية أن تكون كافة خطوات البحث العلمي قد تم تنفيذها بشكل موضوعي، وليس شخصي متحيز. ويحتم هذا الأمر على الباحثين أن لا يتركوا مشاعرهم وآرائهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي^٦. والموضوعية عكس الذاتية والتي يسعى الباحث خلالها إلى توجيه

^٥ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، أصول البحث العلمي، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٦٠.
^٦ محمد عبيدان، محمد أبو الهناء وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧، ص ٠٨.

بحثه إلى نتائج وخلاصات مخطط لها سلفاً وهذا يتناقض مع صفات البحث العلمي الجيد⁷. كما أن العلم ليس ملكاً لأحد بل مرجعاً للجميع، ولذلك لا بد وأن يكون مصوغ بلغة يفهمها كل عالم، وهي لغة لا تعكس الأهواء أو الميول أو القيم الاجتماعية وإنما تكرس الحقيقة، ولذلك تصاغ القضايا العلمية بلغة اصطلاحية ورموز متعارف عليها عند المتعاملين بموضوع علمي معين، مما يتيح لكل واحد منهم أن يختبر صدقها بنفسه ويراجعها قبل أن يدخلها في عداد مسلماته⁸.

٢٤- الإختبارية والدقة :

وتعني هذه الخاصية بأن تكون الظاهرة أو المشكلة موضع البحث قابلة للاختبار أو الفحص، فهناك بعض الظواهر التي يصعب إخضاعها للبحث أو الاختبار نظراً لصعوبة ذلك أو لسرية المعلومات المتعلقة بها. كما تعني هذه الخاصية بضرورة جمع ذلك الكم والنوعية من المعلومات الدقيقة التي يمكن أن يوثق بها. والتي تساعد الباحثين من اختبارها إحصائياً وتحليل نتائجها ومضمونها بطريقة علمية منطقية وذلك للتأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات أو الأبعاد التي وضعها للإختبار والهادفة للتعرف على مختلف أبعاد وأسباب مشكلة البحث الذي يجري تنفيذه وصولاً لبعض الإقتراحات أو التوصيات التي تساعد في حل المشكلة موضوع الإهتمام، وقد تعبر هذه الخاصية عن المصادقية⁹.

٣٤- إمكانية تكرار النتائج :

وتعني هذه الخاصية أنه يمكن الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا تم إتباع نفس المنهجية العلمية وخطوات البحث مرة أخرى وفي شروط وظروف موضوعية وشكلية مشابهة. ذلك أن الحصول على نفس النتائج يعمق الثقة في دقة الإجراءات التي تم اتخاذها لتحديد مشكلة البحث وأهدافه من جهة، ومنهجية الأسس والمراحل المطبقة من جهة أخرى. كما تثبت هذه الخاصية أيضاً صحة ومشروعية البناء النظري والتطبيقي للبحث موضوع الإهتمام. وقد تعبر هذه الخاصية عن الموثوقية¹⁰.

٤٤- التبسيط والاختصار :

يقال في الأدبيات المنشورة حول أساليب البحث العلمي أن ذروة الابتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل للأهم ثم الأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع الإهتمام، ذلك أنه من المعروف أن إجراء البحوث - أياً كان نوعها - يتطلب الكثير من الوقت والجهد والتكلفة الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي إلى التبسيط والاختصار في الإجراءات والمراحل بحيث لا يؤثر ذلك على دقة ونتائج البحث وإمكانية تعميمها وتكرارها. وهذا يتطلب من الباحث التركيز في بحثه على متغيرات محدودة لأن اشتمال البحث على العديد من المتغيرات قد تضعف من درجة التعمق والتغطية للظاهرة أو المشكلة موضوع البحث. لهذه الأسباب يلجأ الباحثون إلى تحديد أكثر العوامل تأثيراً وارتباطاً بالمشكلة موضوع الدراسة وبما يحقق الأهداف الموضوعية¹¹.

^٧ ظاهر كلالده، محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي، ١٩٩٧، ص ٢٨.
^٨ سامي عويج، خالد مصلح وآخرون، مناهج البحث العلمي وأساليبه، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١٣.

^٩ محمد عبيدان وآخرون: مرجع سابق، ص ٩.

^{١٠} نفس المرجع، ص ١٠.

^{١١} نفس المرجع، ص ١١.

٥٤- أن يكون للبحث العلمي غاية أو هدف :

فلا يوجد بحث علمي لا غاية ولا هدف من وراء إجراءه . وتحديد الهدف بشكل واضح ودقيق هو عامل أساسي يساعد في تسهيل الكثير من خطوات البحث العلمي كما أنه يساعد في سرعة الإنجاز والحصول على البيانات الملائمة ويعزز من النتائج التي يمكن الحصول عليها بحيث تكون ملبية للمطلوب¹².

٦٤- استخدام نتائج البحث لاحقاً في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة :

نتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة أنية بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الحالات والظواهر قبل وقوعها . فنلاحظ القدرة العالية في الوقت الحاضر على التنبؤ بالحالة الجوية لفترات قادمة والتنبؤ بالعديد من الظواهر الطبيعية الأخرى مثل الكسوف . وقد امتدت إمكانية استخدام نتائج البحث العلمي في التنبؤ بحدوث العديد من الظواهر مستقبلاً إلى الدراسات الاجتماعية , وذلك بفضل استخدام العديد من الأساليب الإحصائية والتي أصبح يعبر فيها عن الظاهرة بشكل رقمي أو إحصائي¹³. وهناك من يضيف الخصائص التالية :

٧٤- الإعتمادية :

البحث يجب أن ينطلق من المعلوم إلى المجهول بطريقة استنباطية ليتمكن من استقراء حقائق علمية جديدة بحيث يكون هناك تواصل منطقي وعلمي في خطوات البحث ترتكز كل خطوة على سابقتها بأسلوب مقنع ومثبت وهذا التدرج لا بد أن يكون في اتساق ونسق فيه أولويات أو أفضليات متعاقبة . والباحث لا يستطيع أن يسعى لجمع المعلومات والبيانات قبل أن يحدد مجتمع الدراسة ويختار العينة ولا يمكن أن يضع النتائج ويصل إلى القرار قبل تصنيفه للمعلومات وتحليله لها¹⁴.

٨٤- التراكمية و الثبات النسبي :

لقد تراكمت المعارف العلمية عبر القرون , واستفاد منها اللاحق من جهد السابق , واستكمل الطالب عمل الأستاذ حتى غدونا نعيش في عصر العلم . والمتتبع لتاريخ العلم يجد بذور المعارف العلمية تمتد إلى أيام الحضارات الأولى , ومما يلفت الانتباه ذلك الفارق الواضح بين جهود العلماء النظامية المتكاملة وجهود الفلاسفة والأدباء والفنانين التي غالباً ما يمثل كل منها نسيج لوحده يعبر عن تصور فردي , نادراً ما يقلل الإندماج مع التصورات الأخرى.

٩٤- التنظيم :

إن الحقائق العلمية ليست متباعدة مبعثرة بل تتكامل على صورة منظومات, فموضوعات العلم الواحد تكون مترابطة بعضها مع بعض بعلاقات حتى لا يبدو أن كل قانون إنما يدخل في إطار قانون عام , وهذا القانون العام يدخل في إطار قانون أكثر عمومية وهكذا ... والتنظيم في العلم يظهر كذلك في طرق البحث , حيث نجد كل عالم يسير بخطوات منظمة إبتداءً من الشعور بالمشكلة فتحديدها فوضع الفروض فجمع المعلومات لاختبار صحة الفروض فتصنيف المعلومات بشكل يساعد على فحصها والاستنتاج منها .

¹² نفس المرجع ، ص ١٢ .

¹³ نفس المرجع ، ص ١٣ .

¹⁴ خالد كلالده ومحمود جودة ، مرجع سابق ص ٢٩ .

٤٤- التحليل واستمرار البحث :

إن العالم حين يدرس ظاهرة معينة يحاول أن يدرس العلاقات بين أجزاء الظاهرة , والعلاقات بين الظاهرة وبين غيرها من الظواهر . وهو بهذا يبدو وكأنه يركب ويؤلف بين المتغيرات , ولكنه في الوقت نفسه يكون محللاً للأمر , مخرجاً للظاهرة من واقعها المتشابك ليسهل عليه دراستها , فقد يحللها إلى عوامل مستقلة وأخرى تابعة وثالثة متداخلة , أو يضبط جانباً منها لينتج لنفسه دراسة الجانب الآخر بصورة مستقلة . وكلما استمر الباحث العلمي كلما استمر العلم في النماء وكلما ازدادت الأمور وضوحاً لأنها تعود إلى عواملها الأولية التي تتفاعل على نحو ما¹⁵.

٥- واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية و معوقاته :

تواجه الجامعة الجزائرية عدة مشكلات داخلية حالت دون قدرتها على مواكبة التطورات المعاصرة في تحقيق نوعية التكوين بتطوير الطاقة الإبداعية لدى الطلبة، وتطوير البحث العلمي وإنتاج المعرفة لدى الأساتذة وتجلبت هذه الأزمة في المظاهر الآتية.

- أزمة نوعية التكوين، الذي تهدده الغيابات عن الدراسة من قبل الطلبة والتدريس من قبل الأساتذة حتى أصبحت السنة الجامعية مختصرة في مجموعها في ثلاث أشهر عمل فعلية للكثير كأقصى تقدير، كما نجد عددا لا بأس به من الطلبة مسجلين في عدة تخصصات بشكل متوازي رغم أن القانون البيداغوجي للجامعة الجزائرية يمنع ذلك إلا أن سكوت الإدارة عنهم جعلهم ينجحون وينتقلون من مستوى إلى آخر بطرق ملتوية، بحكم انه يصعب عليهم في الكثير من الأحيان التوفيق بين برنامج الدراسة في التخصصين في قسمين أو كليتين بدليل أننا نجد في نهاية كل سداسي الكثير من هؤلاء يتوسل لدى الأساتذة أو الإدارة حتى لا تحسب غياباته.

- أزمة التقييم الجامعي حيث كثيرا ما نجد طلبة ينجحون في الامتحانات نتيجة لتدخلات خارجية أو داخلية مع غيابهم عن الدراسة خلال السنة، و في أحيان أخرى نجد التنقيط العشوائي دون قراءة و لا تصحيح لأوراقهم الفعلية ولعلمهم الحقيقي بسبب العدد الكبير من الطلبة في التخصص التهاون واللامبالاة وضعف روح المسؤولية لدى البعض من الأساتذة¹⁶.

- اشتغال الأساتذة الباحثين بالصراعات والنزاعات من خلال النميمة والغيبة وتتبع عورات الآخرين من اجل مصالح شخصية ومادية ، بدل المنافسة العلمية في التأليف والنشاط العلمي والثقافي داخل الجامعة، بتأسيس مدارس ومرجعيات فكرية وعلمية في مختلف التخصصات، وتأسيس منتديات ومواقع ومجلات ودوريات إلكترونية وورقية وفتح ورشات عمل بيداغوجية وأكاديمية متخصصة تتناول قضايا كبرى وإستراتيجية تساهم في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري ، لتنافس المجتمعات الصناعية والدول المتقدمة.

- قضية النشر العلمي في المجالات والدوريات سجلنا ملاحظات تبين أن غالبيتها ترتكز على معايير الولاءات والصدقات والتكتلات، أما المعايير العلمية من حيث نوعية المقال أو البحث وأهميته وقيمه العلمية والعملية فهي أمور حسب المنطق السائد في جامعاتنا مجرد كلاما نظريا مثاليا، وأمرنا ثانويا لأننا في الجزائر كما يقول البعض. وحتى عندما تجرى عمليات

¹⁵ سامي عويّج وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

¹⁶ رائد أنس ، أزمة الجامعة الجزائرية ، <http://www.setif.net/article486.html> ، تم السحب يوم ٢٢-٥-٢٠١٥ .

التحكيم كثيرا ما نجد عملية تصفية الحسابات ومظاهر الانتقام بين هذا الطرف ضد الطرف الآخر، بل قد يتم تعمد البعض تقديم عمل بعض الأساتذة الذين يعرفون مسبقا أنهم متعادين أو متصارعين ويبلغ بذلك حتى ولو كان في غير اختصاصه حتى ينتقم منه ويحطم عمله مهما كانت قيمته العلمية وبالتالي لا يسمح له بالنشر بدعوى التقارير السلبية. - قضية تنظيم الملتقيات والمشاركة فيها تخضع لمنطق الزبائنية والعلائقية وطبيعة المنصب الذي يحتله الشخص الراغب في المشاركة في الملتقى، حيث كثيرا ما تبنى عليها قرارات القبول أو الرفض، بل أكثر من ذلك نجد من يتحصل على شهادات مشاركة في ملتقى وهو لم يحضر ولم يقدم أي عمل له علاقة بموضوعات الملتقى....

- انشغال نقابات الأساتذة في قضايا مادية بحتة وقضايا الترقية والتنافس على تقسيم الربح والمناصب الإدارية العليا، واستعمال الإضرابات كوسيلة ابتزاز ومساومة للإدارة الجامعية للحصول على مكاسب شخصية لمسؤولي النقابات كالمسؤوليات الادارية على مستوى الكليات وإدارة الجامعة والأمثلة على ذلك كثيرة ويعرفها الكثير ممن تقل مناصب رؤساء مراكز جامعية وجامعات وعمداء كليات. وتجاهل كل النقابات للقضايا العلمية والبيداغوجية، كقضية المخابر والبحث العلمي، وقضية النشر العلمي و معايير، وقضية التكوين ونوعيته، حتى لأصبح يقال من أراد أن يرتقي في مناصب المسؤولية عليه أن يدخل العلم النقابي

أما قضية تولي مناصب المسؤولية والتسيير الجامعي فترتكز على الولاءات أيضا والانتماءات الايديولوجية والفئوية والقبلية، والجهوية و العصب والصدقات وهي كلها مظاهر لتكريس للتخلف، حتى أصبح المنصب الإداري بمثابة غنيمة حرب لدى أصحابه يُقصون بها من يشاؤون من الذين يعتقدون أنهم من غير حاشيتهم أو يخالفونهم الرأي والقناعات وحتى أولئك الذين يمشون مع أناس ممن يعادونهم او يصنفونهم من الغضوب عليهم يعتبر بالنسبة إليهم جرما وخطيئة كبرى، وكأنهم ينصبون أنفسهم أوصياء ووكلاء على الأساتذة الآخرين حتى مع من يحق لهم الكلام والمشي والعمل والمجالسة، و في المقابل يستقربون كل من يواليهم أو يتقرب منهم ولو إذلالا وتملقا على حساب كرامتهم بالغبية والنميمة على زملائه فيما يفكرون ويقولون ويفعلون إنها قمة الرداءة الفكرية والسلوكية التي وصلت إليها جامعاتنا. مع العلم أن كل الجامعات الوطنية تتحدث وتدرس وتبنى معايير الجودة والفعالية وكأنها وضعت للتغنى بها كمثاليات وأمنيات نظرية للمستقبل. فمن يعمل بها؟ لا ندري لأي جيل أعدت. فحتى في إعداد مشاريع برامج نظام ل.م.د لمختلف التخصصات و الشعب والفروع عموما لا تخضع لأي منهجية علمية و تفتقد إلى الرؤية الشاملة والمتكاملة لمتطلبات العملية التكوينية. حيث تنجز البرامج من قبل أفراد فقط وليس فرق عمل، ويستند إلى طريقة النسخ من الأنترنت ومن برامج النظام الكلاسيكي دون دراسة ولا تمحيص، ولا حتى فهم لما يريد أصحابها الوصول إليه من أهداف، فكثيرا ما نجد مقاييس مكررة بمسميات مختلفة، ومقاييس أساسية وضرورية لعملية التكوين في تخصص ما لا نجد لها أثرا في البرنامج. كما تحشى مقاييس أخرى لا علاقة لها بملمح التكوين في تخصص ما. حتى طريقة اعتمادها تخضع في الكثير من الأحيان للتدخلات والعلاقات الشخصية، أكثر ما تستند إلى معايير علمية موضوعية بدليل أننا نجد مشاريع اعتمدت بعيوبها وأخطائها وتكرارات وتناقضات محاورها ومحتوياتها. معنى ذلك أن هناك فوضى عارمة تنذر بخطر كبير يهدد العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية.

و أكبر عقبة تواجه جودة التكوين الجامعي والبحث العلمي هي الجهاز الإداري الذي تسيطر عليه عقليات بيروقراطية ومصالحية، همها الاستفادة من خدمات وامتيازات المنصب الادراي أكثر ما همها تقديم خدمات والقيام بواجبات. مع العلم أن الجامعة تقدم معارف في مختلف العلوم ونظريات في التسيير والتدبير للموارد البشرية والتنظيم والتخطيط، كما تتوفر على مخابر ووحدات بحث تدرس مشكلات وقضايا الإدارات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية المختلفة من اجل إيجاد لها

حلول و اقتراحات عملية بهدف رفع مستوى كفاءة أدائها و إنتاجيتها. إلا أنها عجزت هذه الإدارات الجامعية أن توظف هذه المعارف والنظريات في تسيير شؤونها لتحقيق جودة التكوين والبحث العلمي. بل بالعكس نجد معاييرها غير بعيدة عن ما هو سائد في المجتمع كالولاءات والعصب والعروضية والقبلية والانتماءات الإيديولوجية والحزبية والسياسية إلى جانب معايير القابلية للخضوع وتنفيذ الأوامر دون نقاش للعناصر التي تستقطبها كما يحدث في مؤسسات المجتمع الأخرى. بدليل سوء توظيف الهياكل والفضاءات والمكاتب وإهدار الكثير منها نتيجة عدم استغلالها بما يحقق جودة المدخلات الجامعية لتيسير العمل للأساتذة لتحقيق جودة المخرجات.

فلا يمكن أن يستقيم التكوين الجامعي دون أن يكون للإدارة سلطتها التنظيمية والتوجيهية، التحفيزية والتسييرية لإجراءات العمل البيداغوجي والبحث العلمي وفقا للتشريعات التنظيمية الرسمية و طبقا لثقافة الخدمة العمومية ورجال الدولة.¹⁷

٦- استراتيجيات تفعيل اداء الجامعة الجزائرية :

- اعتماد منطق القانون وليس العاطفة في فرض الانضباط وجودة الأداء على الاداريين والأساتذة والطلبة: في إدارة وتسيير كل القضايا البيداغوجية والعلمية و في فرض الانضباط والعمل وفق التوقيت الرسمي لكل الموظفين، وتجنب التحايل والتجاوز للنصوص القانونية و قرارات المجالس واللجان العلمية الإدارية والبيداغوجية تعاطفا مع حالات ووضعيات من منظور اجتماعي أو علائقي أو عاطفي يؤسس لثقافة التسبب واللامبالاة في كل شيء كما هو واقع جامعتنا اليوم. حيث الزمن المهدر أكثر من الزمن المستغل في التكوين والبحث والعمل.

- أولوية المنطق البيداغوجية بمراعاة مصلحة الطلبة والبحث العلمي قبل المنطق الإداري في اتخاذ القرارات: أن تراعي إدارات الهيئات الجامعية البعد البيداغوجي وما يخدم نوعية تكوين الطلبة ومصالحهم العلمية و ما يخدم الأساتذة في أدائهم التدريسي و التأطير والبحث العلمي عند اتخاذ القرارات والإجراءات والتعليمات وتوفير كل ما يسهل ذلك قبل الاعتبارات الإدارية الأخرى. كتوفير وسائل العمل والتجهيزات والمخابر العلمية والبيداغوجية وتمهيتها وتنشيطها قبل أي شيء آخر. كما أن هذا المنطق يتطلب أيضا أن تكون المكتبة الجامعية وقاعات الأنترنيت نشطة وفاعلة تخدم البيداغوجيا والبحث العلمي من خلال توسيع ساعات عملها إلى العاشرة ليلا وخلال أيام العطل الأسبوعية. لا أن تفتح صباحا على الساعة التاسعة والنصف كمتوسط يومي وتغلق مساء على الساعة الثالثة لاعتبارات إدارية بحتة.

- جعل الإدارة في خدمة الفعل البيداغوجي وتسخيرها لكل إمكاناتها ووسائلها لتحقيق أهداف التكوين الجامعي : فالإدارة ما هي إلا وسيلة وأداة لخدمة الفعل البيداغوجي وإنجاح مشاريع البحث العلمي والتكوين البيداغوجي من خلال تجنيد و تسخير كل الوسائل المادية من فضاءات وهياكل ومكاتب وتوفيرها للأساتذة حتى يؤديوا أدوارهم ومهامهم التدريسية والبحثية على أحسن ما يرام. فالإدارة قبل كل شيء مسخرة قانونا لخدمة وإنجاح المهام البيداغوجية والبحثية قبل أي شيء آخر.(فالواد لا يحمل من ذيله). لذا أصبح من المنطقي تغيير الذهنيات السائدة بجعل الإدارة وسيلة للمنافع والامتيازات والتصرف بعقلية الملكية الخاصة لتحقيق مصالح شخصية وفتوية على حساب مصالح المؤسسة ومصالح الطلبة والبحث العلمي. فالإدارة الجادة تتطلب تضحيات وتقديم خدمات لتحقيق المصلحة العامة. لا أن تحتكر الوسائل والامتيازات لنفسها وتترك مصالح الطلبة والأساتذة تتخبط في مشاكل لا نهاية لها وهي تتوفر على كل عناصر الحل من إمكانات ووسائل

¹⁷ رائد أنس ، أزمة الجامعة الجزائرية ، <http://www.setif.net/article486.html> ، تم السحب يوم ٢٢-٥-٢٠١٥ .

وأموال ومكاتب تيسر العمل وتدفعه إلى الأمام . فنلاحظ أن من يريد أن يخدم الجامعة قلة، و من يريد أن تخدمه الجامعة بتوظيف مناصبهم لمصالحهم الشخصية كثيرون. فالمسؤول أيا كان إداري أو علمي أو بيداغوجي عليه أن يخدم الجامعة لا أن تخدمه الجامعة .

- اعتماد منطق المهنية والعلمية وتجنب الخلفيات الإيديولوجية والسياسية في التعيين والتعامل مع الآخرين: لضمان العدل والمساواة، فالجامعة فضاء لإنتاج الأفكار والمعارف و الإيديولوجيات، تقبل بالجميع وتستوعب كل الأفكار والتوجهات يفترض أن يسودها منطق الحوار والمهنية في النظرة إلى الآخرين و تقبلهم مع تقبل الاختلاف معهم لتأسيس جسور التواصل والتفاهم والتعاون. وليس منطق الإقصاء والحساسية المفرطة أو التعامل بمنطق الصدام والمواجهة السائد لدى عامة الناس فالمناصب غير دائمة لأي أحد ويبقى التاريخ يشهد لكل من قدم خدمات، وتفانى في المصلحة العامة. كما أن المهنية تقتضي تعيين المسؤولين على مختلف المناصب الإدارية وفق معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة الميدانية والاستعداد للتضحية والقابلية لتقديم الخدمات للآخرين، بدل تكريس ثقافة الانتقام، أو اعتماد معايير الولاء و الصداقة و الإيديولوجية والفئوية والانتماء إلى نفس التخصص العلمي أو الجهوية أو معيار الشخصية الضعيفة والقرابة ، كما هو في تعيين رؤساء الجامعات و العمداء ومسؤولين داخل كل جامعة وكلية وقسم، حيث كل يحشد حاشيته واصدقائه بعيدا عن الكفاءة والاستحقاق و الجدارة المهنية . فالإدارة يفترض أن يكون لها رجال يمتازون بقوة الشخصية والشهامة، وروح الاستقلالية في اتخاذ القرارات وحرية الفكر وابداء الرأي تيمنا بالإنسان الحر التزيه، وليس الإنسان العبيد الذي يفكر و يرى كما يريد الآخرون ولا يستطيع اتخاذ قرارا أو موقفا إلا بما يعتقد أنه يرضي مسؤوليه أو من وضعه في المنصب ولو خالف المنطق والقانون والمصلحة العامة لأنه من النمط الذي يلهث وراءهم لنيل رضاهم و يتقرب منهم حتى ولو كان الأمر على حساب كرامته.

- اعتماد منطق التفكير العلمي في معالجة المشكلات مع السرعة في مواجهتها: لا يعقل أن تعالج القضايا و المشكلات المطروحة على مستوى الجامعة سواء كانت إدارية بيداغوجية علمية أو علانقية بمنطق الاندفاعية ومنطق تصفية الحسابات الشخصية أو بعقلية الشارع حيث لغة العضلات والتهديدات والسب والشتم والاهانة... وغيرها. بل الجامعة باعتبارها قاطرة المجتمع من خلال مهمتها في معالجة قضايا المجتمع، يفترض أن يسودها منطق التفكير العلمي في التشخيص والتحليل والاستنتاج وأساليب العلاج والحل لكل مشكلاتها وأزماتها ومعوقاتها، مع عدم استجابتها لضغوطات الشارع والمجتمع ومسايرته في كل ما يضر بسمعتها ونزاهة عملها. لأنه إذا كان مسؤولي إدارات الجامعة من نخبة المجتمع وأساتذة باحثين يشرفون على مشاريع بحث لحل قضايا اقتصادية وتكنولوجية و طبية واجتماعية ونفسية في المجتمع الخارجي بمنهجية البحث العلمي من خلال وحدات بحث ترصد لها مبالغ مالية، فالأجدر بهؤلاء الباحثين والمسؤولين إيجاد حلول لمشكلات الجامعة بمنطق التفكير العلمي أولا لتكون نموذجا للمجتمع في كل شيء .

كما أن طبيعة العمل الجامعي خاصة في جانبها البيداغوجي والعلمي لا يسمح بتراكم قضاياها ومشكلاتها، بل يقتضي جعلها ضمن أولويات التدخل مع السرعة في التنفيذ لمعالجتها في الجين تفاديا لعرقلة سيره وأدائه الحسن ،لأنه مرتبط بعامل الزمن الذي لا يسمح إهداره .

6. الإستراتيجية السادسة: المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات: لكل إدارة جامعية مجالس وهيئات علمية وإدارية هرمية وجدت من اجل تكريس مبدأ التسيير الجماعي و الحوار والتشاور والتفكير الجماعي لمختلف الاختصاصات والعلوم في

اتخاذ القرارات. وهو قاعدة مهنية في الإدارة المعاصرة يكرس مبدأ الشفافية في التسيير. حيث عندما يكون كل الأعضاء على دراية بكل شؤون الجامعة، و يشاركون في مناقشتها واتخاذ القرارات النهائية حولها يشعرون بالفاعلية والايجابية و روح الانتماء وبالتالي تزداد دافعيتهم ورضاهم بالعمل أكثر.

فليس من أخلاقيات المهنة أن يعتمد تشكيل هذه الهيئات بمنطق الولاءات واستخدام النفوذ والمنصب الإداري لفرض اختيارات وأشخاص معينين حسب الولاءات والاعتبارات الأيديولوجية أو القرابة وغيرها و منع إطراف أخرى من الدخول لاعتبارات و حساسيات ذاتية ضيقة لا ترقى إلى مستوى القيمة العلمية والموضوعية وروح التسامح قبول الآخر التي يفترض أن يتميز بها الجامعيون عن غيرهم. وفي نفس الوقت لا يعقل ان تمارس في الهيئات العلمية عقلية الكولسة ونصب الكمانن وروح الانتقام بإجهاض مشاريع بحث أو تكوين لصالح الجامعة لأطراف معينة لأنهم غير مرغوب فيهم أو غير موالين لهم وكأنهم أعمى لهم (ويصنفون كذلك فيما بينهم) وتميرير أخرى مشاريع خارج إطار هذه الهيئات و بعيدا عن كل الأعراف الإدارية والقانونية السارية المفعول لكون أفرادها من عصابة واحدة. وليس من المقبول أخلاقيا وعلميا التخطيط السري لبرمج وجداول أعمال أ والبرمجة المفاجئة للاجتماعات من قبل مجموعة صغيرة تشكل نواة العصابة او الفئة المهيمنة من أجل تمرير قرارات معينة خدمة لمصالح شخصية أو فئوية على حساب مصلحة الجامعة وأهدافها العليا.

- تجنب الإقصاء والحسابات الشخصية الضيقة والفئوية وترسيخ منطق الخدمة العمومية والمصلحة العامة: فالإدارة ليست ملكا لأحد، والمسؤولية ليست تشريفا بل تكليفا، لذا حري بكل مسؤول غيور على منصب المسؤولية الملقاة عليه أن يوظف كل الطاقات و الكفاءات المتنوعة ويوجهها في إطار الأهداف التي وجدت من أجلها الجامعة تفعيلها لديناميتها و خدمة للمصلحة العامة و تجسيدا لثقافة الخدمة العمومية وتطبيقا لمعايير الجودة الشاملة التي قوامها وضع الرجل المناسب في المكان المناسب الذي يتوفر على المهارات والكفاءات المطلوبة لتحقيق الأداء الجيد. فالمسؤول بمثابة الجهاز العصبي في الإنسان الذي يقوم بمسؤولية توجيه مختلف وظائف الأعضاء والأجهزة البيولوجية والنفسية التي تعمل بالتنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف كلية وعامة تتعلق بصحة الإنسان وجودة حياته و أدائه لمختلف النشاطات تتطلبها يومياته. أما منطق التوازنات الذي يسلم به البعض في التسيير وتوزيع مناصب المسؤوليات فهو مفهوم سياسي أكثر منه بيداغوجي لا ينطبق على المؤسسة التعليمية والجامعية، يندرج أكثر ضمن علم إدارة الأزمات، و من يعمل به فعليا يعبرون على أنهم يفكرون بمنطق العصب والفئوية والولاءات و يؤكدون بأنهم ينظرون إلى الحياة الجامعية على أنها منقسمة إلى جماعات و كتلات متصارعة فيما بينها تعرقل وتحدث أزمة في التسيير وتحول دون تحقيق أهداف المؤسسة. فالجامعة تحتاج إلى كفاءات تحكمها معايير الفعالية والجودة وليس الانتماء العاطفي والإيديولوجي أو السياسي أو العائلي. تحتاج إلى المنطق القرآني الذي يقول فيه سبحانه وتعالى "وأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس يمكث في الأرض."

- اعتماد الشفافية في التسيير: فالشفافية تقتضي اتباع استراتيجية إعلامية واتصالية فاعلة داخل الإدارة الجامعية من خلال النشر والتوزيع لكل النصوص والقوانين و النشرات والقرارات والتعليمات كتابيا الكترونيا وحتى فرديا، مع تحاشي سياسة القيل والقال والكولسة وإخفاء الأمور التي قد تخدم الطلبة أو الأساتذة أو الإداريين والعمال بمختلف أصنافهم خاصة فيما يتعلق بحقوقهم وتركها لآخر لحظة ثم يفاجأ الجميع بآخر أجل لإعداد الملفات او لإحضار الوثائق الضرورية او غيرها من الأمور التي عشناها ومازلنا نعيشها كما هو بالنسبة لإعداد تقارير ومشاريع حول نظام (ل.م.د) أين طلب منا تقديمها في أقل من ٢ ساعة كآخر أجل وه وزمن يستحيل إنجاز فيه اي شيء بشكل جدي وهو ما جعل الكثير من القرارات

والعمال تنجز في آخر لحظة من قبل شخص واحد دون تفكير ولا تدبير ولا تاما فأصبحنا على ما نحن عليه في تناقضات في البرامج وصعوبة تحويل او انتقال الطلبة من جامعة لأخرى وغيرها من المشكلات. لأن سياسة الغموض والقرارات الشفوية كلها تجسد الانسداد والتوترات والصراعات وبالتالي ضعف الدافعية وعدم الرضى في العمل لدى الجميع.

- التحفيز والتشجيع والثناء لكل الجهود والمبادرات العملية والبيداغوجية: بما أن الجامعة تكون إطارات في مفاهيم الجودة الشاملة، لتوظيفها في قطاعات إنتاجية و صناعية وإدارية وخدمتية بالمجتمع فالأحرى بها الاستفادة منها قبل تصديرها للآخرين بتوظيف المحفزات وتشجيع المبادرات وثناء الجهود من أجل تشجيع الدافعية وتنشيط روح المنافسة العلمية الشريفة. عن طريق تأسيس جوائز سنوية على مستوى الأقسام والكليات بوضع معايير علمية دقيقة، لأحسن أستاذ في التدريس والنشاط البيداغوجي وأحسن بحث أو أحسن مقال منشور في مجلة وطنية أو دولية أو أكبر عدد من الكتب المنشورة خلال السنة لكل أستاذ، أو أكبر مشاركات في النشاطات العلمية الوطنية والدولية وفي المنتديات العلمية والفكرية الالكترونية أو أحسن مدونة متخصصة يشرف عليها كل أستاذ أو مواقع الكترونية وغيرها من النشاطات التي تحفز الأساتذة على الإبداع والنشر والبحث والتكوين. وبواسطتها يمكن أن نحقق نقلة نوعية في عملي التكوين البحث العلمي.

خاتمة :

إن رسالة الأستاذ في الجامعة لا تتوقف على البحث عن الترقية بمختلف الطرق والأساليب حتى ولو كانت بطرق غير مقبولة ولا معقولة ، بل تكمن في التقييم والتنظير والدراسة والمناقشة لكل مشكلات الحقيقية للجامعة بجرأة ومسؤولية بهدف إخراجها من أزماتها ومحنها التي تعيق دورها الريادي في المجتمع.

قائمة المراجع :

- فاضلي ادريسي ، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية/٢٠٠٠ .
احمد بدر ، اصول البحث العلمي و مناهجه ، وكالة المطبوعات ، الكويت/١٩٧٣ .
ربيع مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم ، البحث العلمي - اسسه و مفاهيمه مناهجه و اجراءاته - دار الافكار الدولية ، الاردن .
عماد الدين وصفي ، البحث العلمي في الادارة و العلوم الاخرى ، دار المعارف ، الاسكندرية/٢٠٠٣ .
حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، اصول البحث العلمي ، مؤسسات شباب الجامعة ، الاسكندرية/٢٠٠٣ .
محمد عبيدان ، محمد أبو الهناء وآخرون ، منهجية البحث العلمي ، القواعد والمراحل والتطبيقات ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٧ .
ظاهر كلالده ، محفوظ جودة ، أساليب البحث العلمي/١٩٩٧ .
سامي عويّفج ، خالد مصلح وآخرون ، مناهج البحث العلمي وأساليبه ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان/١٩٩٩ .
رائد أنس ، أزمة الجامعة الجزائرية ، <http://www.setif.net/article486.html> ، تم السحب يوم ٢٠١٥٢ .